La Lettre de l'ONAGRI

Volume 8

Trimestre 2

Année 2022

www.onagri.tn

نشرية المرصد الوطني للفلاحة

الثلاثية الثانية لسنة 2022 العدد 8 – الرقم 2

Avant propos

Ce numéro traite plusieurs sujets d'actualité. D'abord, la situation et les défis de la filière céréales sont traités dans un contexte de la guerre Russie-Ukranie afin de dégager les solutions possibles permettant de réduire la dépendance extérieure du pays en blé, orge, maïs et soja. En effet, le Ministère de l'Agriculture vise à assurer l'autosuffisance en blé dur durant la prochaine campagne, de plus, des efforts sont mis en œuvre pour l'amélioration de la capacité de stockage des céréales.

Aussi, la distribution des fruits et légumes a été traitée dans un second article du fait de l'importance de ce maillon des filières concernées dans la régulation de l'approvisionnement et des prix.

Un troisième article montre à travers une analyse détaillée des prêts fonciers sur une période de 20 ans que la surface concernée est limitée ; ainsi la révision du cadre juridique actuel s'avère nécessaire pour limiter le morcellement des terres agricoles en prenant en considération les spécificités régionales.

Enfin, une présentation de plusieurs plateformes d'information internationales sur les ressources en eau, les marchés agricoles, etc. est effectuée. Elles peuvent servir de bases de données pour des comparaisons internationales.

Bonne lecture

Sommaire

1 1.واقع و تحديات الحبوب في تونس.....

4 2. توزيع الخضر والغلال في تونس.....

11 3.Analyse des prêts fonciers agricoles en Tunisie.....

22 4. Présentation de quelques plateformes d'information internationales.....

30 5.Nouvelles publications.....

واقع وتحديات الحبوب في تونس

بلغ معدل سعر القمح الصلب على السوق العالمية للحبوب في الآونة الأخيرة مستوى أعلى ب 89% مما كان عليه خلال ماي 2021. كما ارتفع معدل سعر القمح اللين الأوروبي على السوق العالمية ب 67 % عما كان عليه خلال ماي 2021. في حين سجل معدل سعر الشعير الأوروبي ارتفاعا ب 70% عن سعره في نفس الفترة في 2021.

علما وان ارتفاع الأسعار هذا يعود بالأساس لتوقف الامدادات من البحر الأسود من جهة ونتيجة للتخوف من نقص المتوفرات في الفترة القادمة، من جهة أخرى. ويعود هذا السبب الأخير بالأساس الى التخوف من استحالة حصاد القمح ابتداءا من جوان بأكرانيا جراء الحرب أو بذر الذرة بها لنفس السبب.

أتت هذه العوامل لتعقد وضعا كان حساسا منذ 6 أشهر تميز بارتفاع أسعار الحبوب لارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة. فقد بلغ سعر هذه الأخيرة مستوى يساوي 3 أضعاف قيمتها في جانفي 2021.

وبالتالي، على المدى القصير، منذ اندلاع الاشتباكات بين اكرانيا وروسيا، لم تتراجع المتوفرات العالمية في بلدان المنشأ لكن وان تواصل الحصار على اكرانيا سيتلف مخزونها المتبقي من موسم 2020-2021 ولن يقع تجميع صابة 2022 وهذا ما يفسر المساعي الأوروبية لحلحلة الوضع والمفاوضات الإيطالية الروسية لإعادة تصدير الحبوب من اكرانيا. ويجدر التذكير ان الأسعار شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ نهاية فيفري 2022 مسجلة قفزات جراء تطور الأوضاع الأمنية هناك وأيضا كان اخرها الارتفاع الحاصل في منتصف ماي حين أعلنت الهند عن وقف تصدير الحبوب بعد مراجعة انتاجها لموسم 2022 نحو الانخفاض واتى ذلك بعد ان أعلنت في فترة سابقة انها ستكون البديل لأكرانيا وستصدر لعددا من بلدان الشرق الأوسط، كمصر وبنغلادش وتركيا خاصة.

هذا التخوف من تراجع تقديرات الصابة للموسم القادمة شمل عددا من البلدان الاوربية. وبالرغم من انه سابق لأوانه الا ان عددا من الاصوات تعالت بها منادية بالحفاض على منتوجها واغلاق الحدود امام التصدير وذلك لضمان أمنها الغذائي.

وحيث ان تونس ليست في منأى على التجاذبات العالمية وقصد مجابهة تداعيات الازمات المتكررة على الأمن الغذائي الوطني امامنا خيارين، الضغط على التوريد من ناحية وتحسين الإنتاج الوطني من ناحية أخرى.

1 -الضغط على قيمة التوريد

وذلك من خلال تحسين نجاعة عمليات توريد المواد الأساسية (قموح وزيوت نباتية ومواد علفية) لتفادي المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية، من هنا فصاعدا.

وذلك بالترفيع في طاقة الخزن لاستغلال فرص تراجع الأسعار على السوق والعمل على ملائمة سياسات الشراء من جهة وإدارة المخزون والتصرف فيه من جهة اخرى قصد تزويد السوق بالحبوب بطريقة استباقية وبأسعار تفاضلية وضمان انتظام التزود. إضافة الى السعي لتزويد البلاد التونسية بالقمح اللين خاصة عن طريق التفاوض المباشر وبأسعار تفاضلية لتنفيذ بقية برنامج الاقتناءات لسنة 2022.

وعلى المدى المتوسط والبعيد يتم السعي إلى ترشيد استهلاك بعض المواد الاستراتيجية من خلال سياسة الأسعار وذلك بوضع آليات مشتركة بين وزارتي الفلاحة والتّجارة يتمّ على أساسها تحديد أسعار المنتجات تأخذ بعين الاعتبار

تطوّر أسعار مستلزمات الإنتاج الأساسية والعمل بهوامش ربح منطقيّة على مستوى مختلف حلقات مسالك التّوزيع مع مراعاة الوضع العام للاقتصاد والعمل على سيولة وانتظام التزويد وبرامج التثقيف الغذائي

2 -تحسين الإنتاج الوطني

من بين الإجراءات الحينية لإنجاح موسم الحصاد والتجميع، تم الترفيع في أسعار الحبوب على مستوى الإنتاج (زيادة 50 % مقارنة مع الموسم الماضي) و العمل على التقليص من نسب الضياع و الإسراع بإصدار الأوامر الموسمية المتعلقة بتعيين سعر الحبوب وبكيفية دفع أثمانها وخزنها وإحالتها بالنسبة لموسمي 2021/2020 و2022/2021.

ولبلوغ الاكتفاء الذاتي من مادة القمح الصلب بـ 12 مليون قنطار خلال الموسم المقبل تعتزم وزارة الفلاحة:

- التوسع في مساحات القمح الصلب إلى 800 ألف هك مقابل معدل حالي بـ 600 ألف هك.
- توفير بذور الحبوب الممتازة في حدود 450 ألف قنطار مقابل انتاج 370 ألف قنطار خلال الموسم الفارط.
- الرفع من طاقة مخبر تحليل البذور على المستوى المركزي وتركيز مخابر جهوية من أجل الرفع من نسبة التحاليل.
- ضمان التزويد بالأسمدة الكيميائية في حدود 250 ألف طن من الأمونيتر (ANS 21%) و150 ألف طن من مادة د.أ.ب. و30 ألف طن من فسفاط.
- العمل على تكوين مخزون احتياطي في حدود 50 ألف طن من الأمونيتر و20 ألف طن من د.أ.ب. لاستغلاله في أوقات ذروة الطلب.
- تكثيف الإرشاد والإحاطة بالمنتجين لبلوغ الأهداف المرسومة.
- التفرغ التام للمرشدين واعفائهم من ملف الأعلاف المدعمة،
- إحداث سلك خصوصي للمرشدين الفلاحيين،
- الرفع في عدد المرشدين
- دعم آليات التمويل الصغير (التمويل الموسمي)
- تطوير طاقات الخزن المتوفرة للحبوب وتأهيلها.

اما على المدى المتوسط وحيث ان الموارد الطبيعية هي أساس التنمية الفلاحية وجب المحافظة على الثروات الطبيعية من ماء وتربة وديمومة إنتاجية الموارد الطبيعية بالتشجيع على الفلاحة الحافظة والرابحة . إضافة الى تنمية الموارد الطبيعية باستصلاح الأراضي البور والمروية والتوجه نحو الممارسات التي تحسن في الإنتاجية كالتداول الزراعي.

في مجال النهوض بالرصيد العقاري الفلاحي وجب إيجاد آليات لرفع المعوقات الهيكليّة التي تحول دون تعصير الفلاحة على غرار الأوضاع العقاريّة وضعف التكوين والمهارات عبر التشجيع على الانتصاب والتجديد، بالإضافة إلى ملائمة البحث الفلاحي والإرشاد والتكوين مع أولويات وحاجيات القطاع.

3-الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع الزراعات الكبرى

يعد قطاع الزراعات الكبرى من أهم القطاعات الاستراتيجية التي يرتكز عليها الأمن الغذائي للبلاد. لكن عدم استقرار العوامل المناخية في تونس يؤثر سلبا على إنتاج الزراعات الكبرى باعتبار:

- ارتباط المساحات المبذورة، خاصة في مناطق الوسط والجنوب، بالأمطار الخريفية
- محدودية طاقة الإنتاج نظرا لتدني خصوبة الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب والانجراف ومزاحمة زراعات أخرى

وبالتالي الرؤية المستقبلية لتنمية هذا القطاع تكمن في

- تطوير الأنظمة الإنتاجية من خلال اعتماد التداول الزراعي الملائم لمختلف مناطق الإنتاج وتطوير زراعة البقوليات والزراعات الصناعية بما يضمن ديمومة استغلال الأراضي والمحافظة على خصوبتها والحد من انجراف التربة وتحسين نسبة إدماج تربية الماشية.
- التوظيف الأمثل للموارد المائية والمساحات حسب الخارطة الفلاحية والأولويات التي يقتضيها الوضع الحالي والمستقبلي.
- التركيز على تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الملائمة والمناطق السقوية بما يضمن تحسين المردودية وبلوغ الأهداف المرسومة.
- تدعيم البنية التحتية خاصة من خلال تطوير طاقة خزن الحبوب وتكييف البذور وخزنها.
- تحسين إنتاجية الحبوب في المناطق الملائمة (الرطبة وشبه الرطبة وشبه الجافة العليا) ببلوغ مردود أدنى بـ 45 قنطار في الهكتار قصد توفير كامل حاجيات البلاد من القمح الصلب وأغلب الحاجيات من الشعير وتحسين نسبة التغطية للقمح اللين
- انتاج نسبة هامة من بذور الزراعات الكبرى من البذور الممتازة وتكوين مخزونات إستراتيجية لبذور الحبوب والأعلاف
- تخصيص إعتمادات مالية كافية للبحوث ذات العلاقة بقطاع الزراعات الكبرى والتركيز خاصة على المواضيع المتعلقة بالتغيرات المناخية والمحافظة على خصوبة التربة والحد من تملح التربة بالمناطق السقوية من خلال ضبط أنماط وتقنيات زراعية ملائمة لمختلف الوضعيات تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحسين الإنتاجية والضغط على كلفة الإنتاج.
- تأمين عمليات الإرشاد والتأطير إما مباشرة بواسطة الفنيين التابعين له أو بصفة غير مباشرة عن_طريق توفير دعائم فنية مكتوبة وإدخال طرق ومناهج إرشادية جديدة (المدارس الحقلية، التكنولوجيات الحديثة، شبكات التواصل الاجتماعي) وتركيز تطبيقات إعلامية لمتابعة الأنشطة الإرشادية.

وللنهوض بقطاعي الحبوب والبقوليات يجدر المراجعة الدورية لأسعار إنتاج في إطار سياسة تراعي:

- *تطور مكونات كلفة الإنتاج،*
- *تحسين دخل الفلاح للنهوض بالقطاعين (تطبيق الحزمة التقنية والرفع في المردود...)*

توزيع الخضر والغلال في تونس:
الوضعية الحالية والوسائل المتاحة لتيسير توزيعها

1- توطئة

تمثل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية حلقة أساسية في منظومة القطاع الفلاحي وتهدف إلى ضمان تزويد كافة المناطق بهذه المنتوجات مع مراعاة مصالح الأطراف المتدخلة والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك. يعد القانون عدد 86 لسنة 1994 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المتعلق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري والمحين بالقانون عدد 18 لسنة 2000 المؤرخ في 7 فيفري 2000 الإطار القانوني المنظم لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري. حيث تشمل مسالك التوزيع الخاضعة لأحكام هذا القانون أسواق الإنتاج وأسواق الجملة وأسواق التوزيع بالتفصيل بما في ذلك نقاط البيع غير القارة إضافة إلى وحدات التصنيف والتكييف وكذلك مخازن التبريد.

على مستوى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تتولى المجامع المهنية المشتركة القيام بمهمة الرّبط بين مختلف الحلقات التي تمرّ بها المنتجات في إطار منظومات ومساعدة المنتجين على الاندماج بها وتشجيع منتجي ومحوّلي ومروّجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج. كما تضطلع هذه المجامع بمهمة تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات، بالإضافة إلى المساهمة في تعديل السّوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارية المعنيّة.

يهدف هذا المقال إلى تحليل الوضعية الحالية لمسالك توزيع الخضر والغلال بالإضافة إلى متابعة وتحليل تطور الكميات المسوقة بأسواق الجملة خلال الفترة 2010-2019.

2- الوضعية الحالية لشبكات توزيع الخضر والغلال بالسوق الداخلية

يتم توزيع الخضر والغلال في تونس عبر عدة حلقات ويشمل عدة متداخلين. حيث نجد مرحلة ما قبل عرض المنتوج في الأسواق خلالها يقوم بعض الوسطاء بشراء إنتاج كميات الخضر والغلال مباشرة من الفلاح وهم بالأساس أصحاب مخازن التبريد ووحدات التصنيف والتكييف والمجمعين أو بعض المتداخلين الذين يقومون بشراء المنتوج وهو لايزال في مرحلة الإنتاج (acheteurs sur pied) ليتم لاحقا توجيه جزء منه إلى التصدير. وتمكن مخازن التبريد من امتصاص فائض الإنتاج خلال فترات موسم الإنتاج وتلعب دور تعديلي خلال فترات نقص الإنتاج. استنادا إلى معطيات وزارة التجارة بلغ عدد مخازن التبريد خلال سنة 2019 حوالي 200 وحدة تتمركز بالأساس قرب مناطق إنتاج الخضر والغلال. إلا ان هذا الرقم يبقى بعيدا عن الواقع في ظل انتشار العديد من مخازن التبريد العشوائية (OCDE, 2019) والتي من شأنها أن تأثر على أهم مؤشرات السوق وهي التزويد والأسعار. إلى جانب ذلك نجد المجمعين الذين يقومون بشراء المنتوج من الفلاح لبيعه لاحقا إلى بعض المؤسسات على غرار المستشفيات والجامعات والنزل والمطاعم و أسواق الجملة وأسواق الإنتاج.

استناد إلى تقرير (OCDE, 2019) أقل من 40% من إنتاج الخضر والغلال يتم ترويجها عبر أسواق الجملة (8 أسواق ذات مصلحة وطنية و82 سوق ذات مصلحة جهوية). لاتوجد إحصائيات دقيقة حول نسبة الخضر والغلال التي يتم ترويجها بمسالك التوزيع الغير رسمية وحسب بعض التقديرات (OCDE, 2019) فهي في حدود 30%. بالنسبة لبيع الخضر والغلال بالتفصيل فإنه يتم عبر شبكة تتكون من 240 سوق بلدي و377 سوق أسبوعية وما يقارب 12000 تاجر بالتفصيل (خضارة) إلى جانب شبكة تتكون من أكثر من 250 مساحة كبرى وسوبر ماركت ونقاط بيع أخرى. إلى جانب ذلك يمكن للمنتجين أن يقوموا ببيع إنتاجهم مباشرة إلى المستهلك.

حسب المعطيات الصادرة عن المجمع المهني المشترك للغلال، بالنسبة للسوق الداخلية أغلب الكميات المنتجة من القوارص والغلال يتم ترويجها بمسالك التوزيع الموازية (70%) تليها أسواق الجملة الداخلية (20%) ثم السوق الوطنية ببئر القصعة (10%). أما مستوى الأسعار فإنه يسجل تذبذبا نظرا لإرتباطه خاصة بالكميات المنتجة وجودتها وفترة الإنتاج. حيث أن وفرة الإنتاج والعرض في بعض المواسم تؤدي إلى تراجع الأسعار وعدم وجود وسائل لامتصاص فائض الانتاج مما يؤدي الى تدني الاسعار . بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع القوارص والغلال يعاني من بعض الإشكاليات على غرار:

- عدم تواجد وحدات تحويل لتثمين المنتوج وامتصاص فائض الإنتاج
- عدم توفُّر أسواق إنتاج
- قلة التحكم في تقنيات الخزن
- قلة نقاط البيع من المنتج الى المستهلك

رسم بياني عدد 1. مسالك ترويج كميات القوارص والغلال بالسوق الداخلية

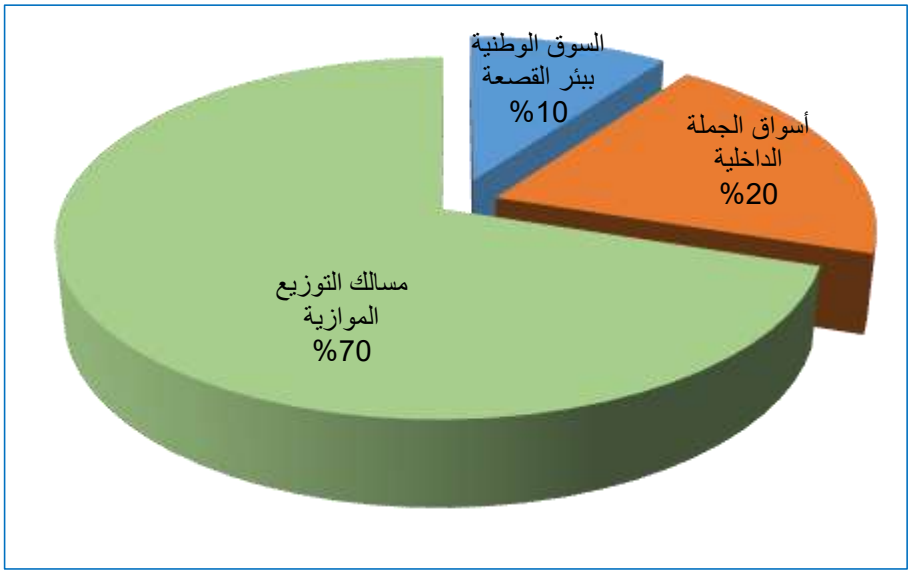

3- تطور إنتاج وكميات بعض الخضر والغلال المسوقة بأسواق الجملة

تبين الرسوم البيانية التالية تطور الإنتاج ونسبة الكميات المسوقة بأسواق الجملة بمراكز الولايات بالنسبة لبعض الخضر (البطاطا والطماطم والفلفل والبصل) والغلال (القارص والكليمنتين) خلال الفترة 2010-2019 حيث نستنتج مايلي:

* البطاطا:

سجل إنتاج البطاطا تطور بمعدل سنوي يقدر بـ2,8% حيث بلغ 435 ألف طن خلال سنة 2019 مقابل 370 ألف طن خلال سنة 2010. خلافا لذلك سجلت كميات البطاطا المسوقة بأسواق الجملة بمراكز الولايات تراجعا بمعدل سنوي بلغ -4,5% (131 ألف طن خلال سنة 2010 مقابل 67,5 ألف طن خلال سنة 2019). وقد سجلت نسبة الكميات المسوقة بأسواق الجملة تراجعا ملحوظا حيث مرت من 35% في سنة 2010 لتبلغ 16% في سنة 2019.

رسم بياني عدد 2. تطور إنتاج البطاطا وكميات البطاطا المسوقة بأسواق الجملة بمراكز الولايات

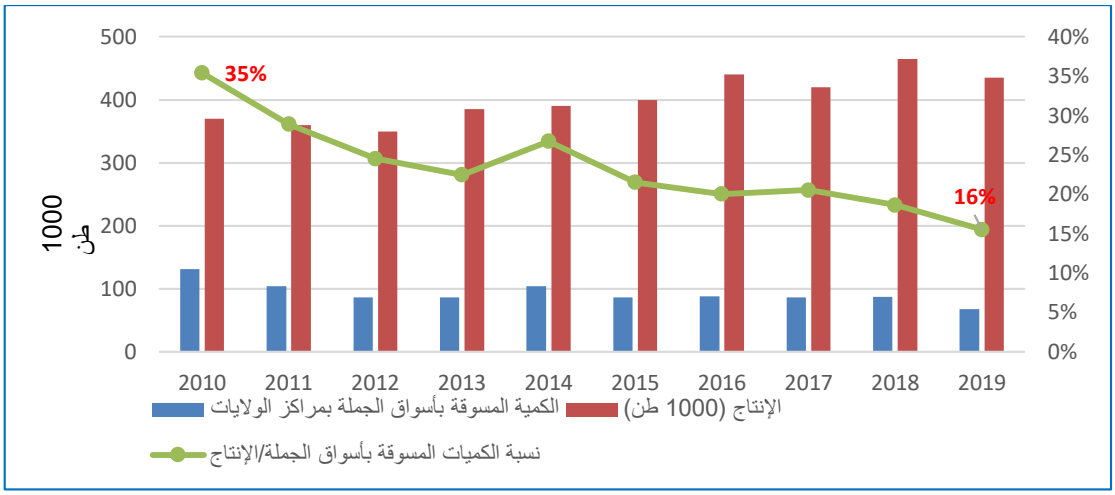

المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية (2019).

* الطماطم:

بالنسبة لمادة الطماطم، رغم التطور الملحوظ في الإنتاج خلال سنة 2019 (1534 ألف طن) بالمقارنة مع سنة 2010 (1296 ألف طن) سجل تراجع ملحوظ في نسبة الكميات المسوقة بأسواق الجملة حيث بلغت 2% في سنة 2019 مقابل 7% في سنة 2010. أما نسبة الكميات الموجهة للتصدير فقد تراوحت بين 1,2% و2,1 % خلال الفترة 2010-2019.

رسم بياني عدد 3. تطور إنتاج الطماطم وكميات الطماطم المسوقة بأسواق الجملة بمراكز الولايات

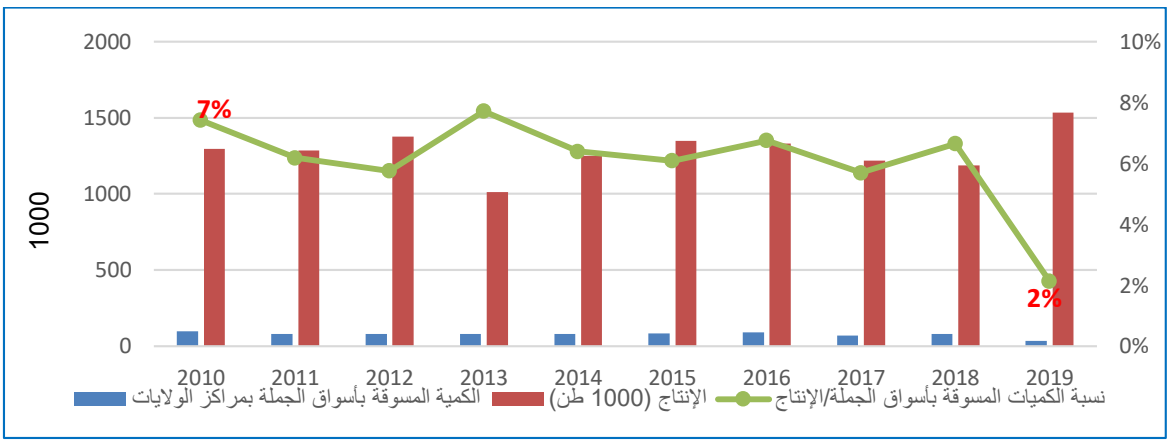

المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية (2019)

* **الفلفل:**

خلال الفترة 2010-2019 سجل إنتاج الفلفل نسبة تطور ملحوظة حيث بلغ 435 ألف طن في 2019 مقابل 304 ألف طن في 2010 مسجلا بذلك معدل تطور سنوي قدر بـ 6,1%. وبالرغم من هذا التحسن على مستوى الإنتاج فإن الكميات الموجهة لأسواق الجملة شهدت تراجعا ملحوظا حيث مرت من 92,3 ألف طن في 2010 إلى 40,8 ألف طن في 2019 مسجلة بذلك تراجعا بمعدل سنوي بلغ -4,9%. وقد بلغت نسبة الكميات المسوقة بأسواق الجملة 16% خلال سنة 2019 مقابل 30% خلال سنة 2010. في حين أن نسبة الكميات الموجهة للتصدير لم تتجاوز 0,7% خلال الفترة 2010-2019.

رسم بياني عدد 4. تطور إنتاج الفلفل وكميات الفلفل المسوقة بأسواق الجملة بمراكز الولايات

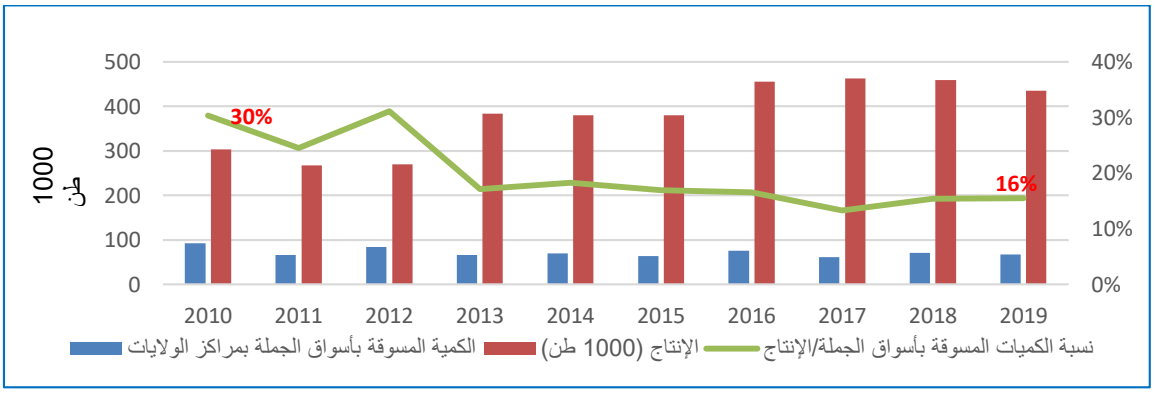

المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية (2019).

* **البصل:**

سجل إنتاج البصل تطورا بمعدل سنوي بلغ 3,3% خلال الفترة 2010-2019 حيث بلغ 414 ألف طن في سنة 2019 مقابل 362 ألف طن في 2010. في حين شهدت الكميات المسوقة بأسواق الجملة تراجعا ملحوظا ومتواصلا حيث مرت من 139,7 ألف طن في 2010 إلى 36 ألف طن في 2019 مسجلة تراجعا بمعدل سنوي قدر بـ 9,9%. كما أن نسبة الكميات المسوقة بأسواق الجملة سجلت تراجعا متواصلا وملحوظا (9% في 2019 مقابل 39 % في 2010).

رسم بياني عدد 5. تطور إنتاج البصل وكميات البصل المسوقة بأسواق الجملة بمراكز الولايات

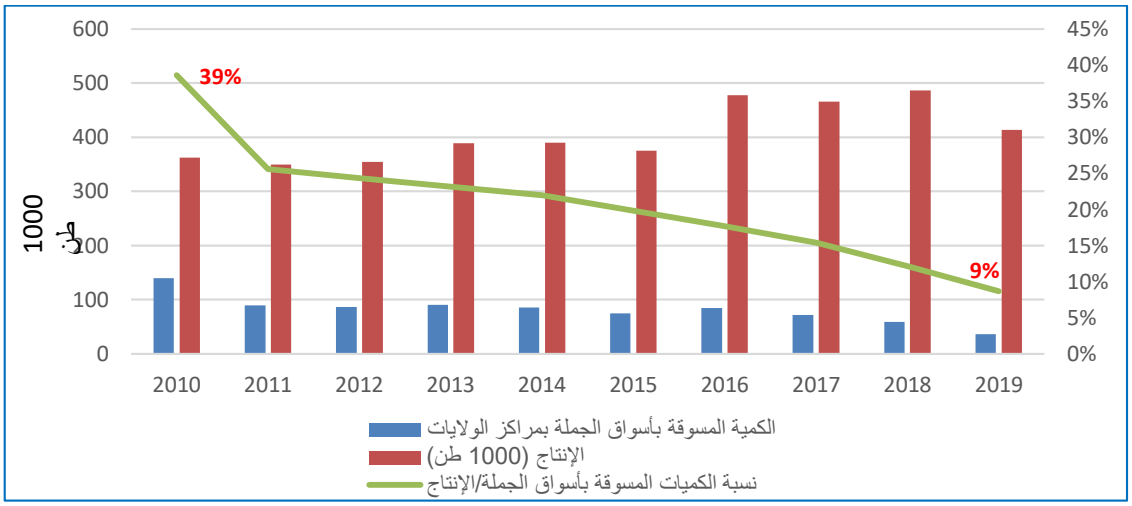

المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية (2019).

* القارص:

خلال الفترة 2010-2019 شهد إنتاج القارص تطورا بمعدل سنوي قدر بـ 4% حيث بلغ 54,3 ألف طن في سنة 2019 مقابل 37 ألف طن في 2010. إلا أنه وبالرغم من هذا التطور المسجل في الإنتاج سجلت الكميات المسوقة بأسواق الجملة تراجعا متواصلا لتبلغ في سنة 2019 حوالي 5,7 ألف طن مقابل 13,2 ألف طن في 2010 حيث بلغ معدل التطور السنوي -8,2%. كما ان نسبة الكميات المسوقة بأسواق الجملة سجلت تراجعا ملحوظا وبنسق تصاعدي إذ بلغت 10% في سنة 2019 مقابل 36% في 2010 أي بمعدل تطور سنوي قدر بـ -12,2%. فيما يتعلق بنسبة الكميات الموجهة للتصدير فقد تراوحت بين 0,5% و6,9%.

رسم بياني عدد 6. تطور إنتاج القارص وكميات القارص المسوقة بأسواق الجملة بمراكز الولايات

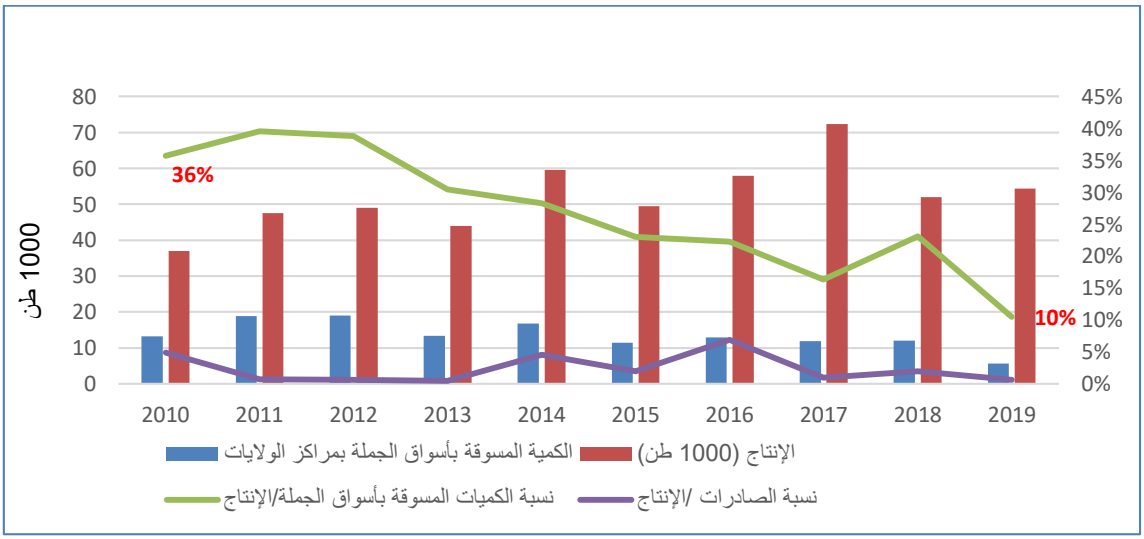

المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية (2019).

* **الكليمنتين:**

خلال الفترة 2010-2019 سجل إنتاج الكليمنتين زيادة هامة حيث بلغ 75 ألف طن في سنة 2019 مقابل 29,5 ألف طن في سنة 2010 وبلغ معدل التطور السنوي 10,3 %. خلافا لذلك سجلت نسبة الكميات المسوقة بأسواق الجملة تراجعا ملحوظا (36% في 2010 مقابل 5% في 2019). أما بالنسبة للكميات الموجهة للتصدير فهي لم تتجاوز 5 % في سنة 2019.

رسم بياني عدد 7. تطور إنتاج الكليمنتين وكميات الكليمنتين المسوقة بأسواق الجملة بمراكز الولايات

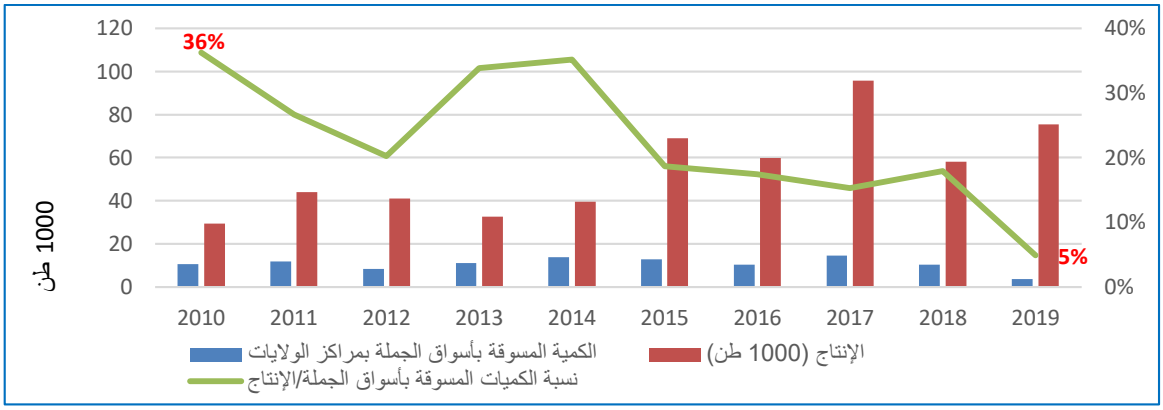

المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية (2019).

4- برنامج تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري

استنادا إلى معطيات وزارة التجارة انطلق في تونس مسار تأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية خلال المخطط العاشر للتنمية (2002-2006) وذلك بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف صلب وزارة التجارة في سنة 2004 بمقتضى الأمر عدد 1107 لسنة 2004 المؤرخ في 17 ماي 2004 حيث تم تكليفها بإعداد برنامج التأهيل. وتتمثل أهداف البرنامج أساسا في تطوير البنية الأساسية لمسالك التوزيع وطرق التصرف بها علاوة على دعم دورها الاقتصادي للحد من ظاهرة الانتصاب العشوائي والتجارة غير المنظمة وتعزيز المنافسة وشفافية المعاملات وتحسين الجودة والتصنيف وإرساء مسلكية استرسال المنتوجات الفلاحية وضمان الظروف الصحية والبيئية اللازمة لسلامة المستهلك .

وفي هذا الإطار أبرمت الدولة اتفاقيتي قرض وهبة مع الوكالة الفرنسية للتنمية تمت المصادقة عليهما بمقتضى القانون عدد 46 لسنة 2008 المؤرخ في21 جويلية 2008 وذلك لتمويل القسط الأوّل من البرنامج بمبلغ 52م.د خصّص منه48,5 م.د. للبنية الأساسية و3,5 م.د للدعم المؤسساتي .

أما بخصوص القسط الثاني من البرنامج، فقد تولت الوحدة خلال الفترة 2016-2018 وضع تصور لإنجاز 15 مشروعا يهم أسواق الإنتاج وأسواق الجملة ومواصلة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالقاعدتين التجاريتين بولايتي باجة وزغوان دون أن يتم إلى موفى جويلية 2019 عرضه على مجلس وزاري للمصادقة عليه .

وخلال سنة 2021 قامت وزارة التجارة والنهوض بالصادرات بإعداد دراسة لتقييم القسط الأول من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري ولإعداد توجهات القسط الثاني من برنامج التأهيل.

5 - الوسائل المتاحة لتيسير توزيع منتوجات الخضر والغلال

نستنتج مما سبق انه بالرغم من التطور الملحوظ في الإنتاج بالنسبة لأغلب أصناف الخضر والغلال، سجل تراجعا متواصل وهام في نسبة الكميات المسوقة بأسواق الجملة مما يعني نقص في تزويد مسالك التوزيع الرسمية. ويعود نقص العرض الى تفاقم ظاهرة الاحتكار التي تعد من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار حيث أن تفاقم المخازن العشوائية أدى إلى انخفاض التزويد في أسواق الخضر والغلال الذي عادة ما يقع خلال تقاطع مواسم الإنتاج ولا يمتد طيلة السنة.

بهدف تيسير توزيع الغلال والقوارص، من الضروري العمل على اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير من أبرزها:

- التشجيع على بعث شركات تعاونية جديدة تجمع صغار الفلاحين وتضمن ترويج المنتوج بجل مناطق الإنتاج،
- التسريع بتفعيل وانجاز سوق إنتاج بمنزل بوزلفة وسوق الجملة ببني خلاد،
- تشجيع الخواص على تركيز وحدات تحويل،
- تشجيع المصنعين المحليين على استعمال المنتوج المحول محليا،
- القيام بحملات اشهارية للتشجيع على استهلاك المنتوجات المحولة.
- تشديد المراقبة على مسالك التوزيع خاصة مخازن التبريد غير القانونية، للحد من عمليات الاحتكار والمضاربة.

المصادر

- مذكرة حول تأمين تزويد البلاد بالمواد الأساسية، 2019. وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
- مذكرة حول تقييم الوضع الحالي لشبكات توزيع الغلال بالسوق الداخلية والوسائل المتاحة لتيسير توزيع هذه المنتجات، المجمع المهني المشترك للغلال (2022).
- المعهد الوطني للإحصاء
- OCDE (2019), Examen de l'OCDE pour l'évaluation de l'impact sur la concurrence : Tunisie.
- Étude d'évaluation de la 1ère tranche du programme national pour la mise à niveau des circuits de distribution des produits agricoles et de la pêche et établissement des orientations de la 2ème tranche du programme de mise à niveau, Ministère de commerce, 2021.

Analyse des prêts fonciers agricoles en Tunisie (2000 à 2021)

بصدور قانون الاستثمار لسنة 2016، تمت المحافظة على آلية القرض العقاري الفلاحي كامتياز مالي وقد تم التنصيص عليه ضمن الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017. اذ يشمل إضافة لعملية شراء الأرض عملية تهيئتها (حفر البئر وكهربتها) والترفيع في قيمة القرض حيث أصبح يسند في حدود مبلغ 250 ألف دينار يتم تخفيضها لـ 125 ألف دينار عند الاقتناء من الأصول ويقع تسديده على مدة 25 سنة منها مدة إمهال بـ 7 سنوات وبفائض قدره 3 ٪. ويهدف للمساهمة في تشبيب القطاع الفلاحي ودفع التشغيل ويحد من تجزئة وتشتت الأراضي الفلاحية.

وتجدر الإشارة أن نسبة التطور السنوي (2000-2021) للمساحات المتمتعة بالقروض العقارية قد سجلت انخفاضا بـ 2,5٪ إذ أن ولاية القصرين تحتل المرتبة الأولى منذ سنة 2008 من حيث المساحات الجملية المتمتعة بالقروض العقارية نظرا لوفرة الأراضي الفلاحية والموارد المائية بالجهة.

وسجل عدد القروض العقارية الفلاحية الجملية تراجعا بـ 2,3 ٪ خلال الفترة الممتدة 2000-2021. وقد تمتع الوسط الغربي بأكبر عدد قروض عقارية جملية في هاته الفترة وخاصة ولاية القصرين (738 قرض عقاري) تليها ولاية سيدي بوزيد (458 قرض عقاري).

هذا وتبقي النتائج المسجلة من حيث عدد القروض والمساحات المتمتعة بالقروض العقارية الفلاحية دون الأهداف المأمولة.

Généralités

En Tunisie, différentes mesures et lois ont été mises en œuvre dès l'indépendance, afin de faciliter la gestion du patrimoine foncier (privatisation des terres collectives, la liquidation des terres habous, apurement foncier des terres, application des réformes agraires, …). Néanmoins, des contraintes foncières persistent malgré les importantes réformes entreprises dans l'objectif d'optimiser l'utilisation rationnelle de la terre et d'améliorer sa productivité. Ces contraintes revêtent différents aspects dont principalement :

- Le morcellement des exploitations : selon les résultats des enquêtes de la Direction Générale des Etudes et de Développement Agricole sur les structures des exploitations agricoles, le nombre d'exploitations agricoles est passé de 326 000 en 1962 à 471 000 en 1995 et à 516 000 en 2005. Ainsi, entre 1962 et 2005 la taille moyenne des

exploitations est passée de 16 à 10,2 ha et le pourcentage des exploitations de moins de 5 ha est passé de 41 % à 54 %.

- La difficulté d'accès au financement bancaire vu la complexité de l'aspect foncier, la dispersion et le morcellement de la propriété agricole, en plus de l'endettement des agriculteurs.

Dans l'objectif de la promotion de l'investissement privé, le financement des activités agricoles et la résolution des contraintes foncières, une politique d'investissement agricole et de son financement a été initiée à partir de l'année 1980. Un ensemble de mécanismes de crédits et de microcrédits sur fonds budgétaires ont été mis en place, ainsi que la promulgation successive de dispositions législatives et réglementaires.

Dans le but de lutter contre le morcellement des exploitations, le rajeunissement des exploitants et l'encouragement de l'investissement privé dans le secteur agricole, l'Etat a instauré le prêt foncier agricole par le Décret n°94-428 du 14 Février 1994 qui a été révisé en 2008 puis en 2017.

1. Prêts fonciers

1.1 Objectifs et raisons des prêts fonciers

Le prêt foncier constitue un instrument incitatif qui est accordé aux promoteurs répondants aux conditions d'éligibilité fixées par la loi des investissements (Décret gouvernemental n° 2017-389 du 9 mars 2017) pour l'acquisition d'une terre et son aménagement pour la création d'un projet agricole.

Il a été instauré en vue de :

• Permettre aux jeunes agriculteurs et aux techniciens agricoles, notamment les diplômés des écoles supérieures (ayant une expérience approuvée en agriculture selon les règles en vigueurs) d'acquérir des terrains agricoles et de promouvoir des projets de développement.

• Rajeunir les exploitants agricoles (la moyenne d'âge des agriculteurs dépasse actuellement 50 ans).

• Lutter contre le morcellement des exploitations agricoles.

1.2 Nouveautés du prêt foncier

- L'augmentation de la valeur du crédit de 150 mille dinars en 2008 à 250 mille dinars en 2017 (de 75 mille dinars dans le cas d'achat auprès des ascendants à 125 mille dinars).
- La prise en compte des travaux d'aménagement dans le montant du prêt à l'instar du forage et de son électrification.
- Le taux d'intérêt est de 3 % au lieu de 5 %.
- La période de grâce est de 7 ans au lieu de 5ans.
- L'autofinancement requis est réparti comme suit : 5 % pour le crédit relatif à l'acquisition du terrain et 10 % pour les travaux d'aménagement.
- L'omission de la condition du nouveau promoteur (formulaire de renseignement non demandé).
- Contrat entre le promoteur et un accompagnateur personnalisé pour une période 5 ans en vue de réussir du projet agricole.

1.3 Conditions d'octroi du prêt foncier

Trois conditions sont requises pour permettre aux promoteurs de bénéficier du prêt foncier, à savoir :

- Les jeunes dont l'âge ne dépasse pas quarante ans et disposant d'un certificat de confirmation d'aptitude professionnelle ou une attestation de validation de compétence professionnelle auprès d'un établissement de formation professionnelle agricole ou de pêche ou ceux disposant d'un certificat d'aptitude professionnelle ou un certificat de compétence auprès d'un établissement de formation professionnelle agricole ou de pêche, ou tout autre diplôme équivalent.

- Les techniciens diplômés des établissements d'enseignement supérieur agricoles ou de formation agricole ou de pêche.
- Les promoteurs désirant acquérir des parts indivises de leurs copropriétaires.

2. Evolution des prêts fonciers

2.1 Evolution de la valeur des prêts fonciers

Les valeurs des prêts fonciers, à prix courant, ont connu une tendance haussière en Tunisie passant de 5703 millions de dinars en 2000 à 6969 millions de dinars en 2009 et 14603millions de dinars en 2018.

Figure 1 : Répartition géographique des valeurs des prêts fonciers selon les régions en 2000, 2009, 2018 et 2021

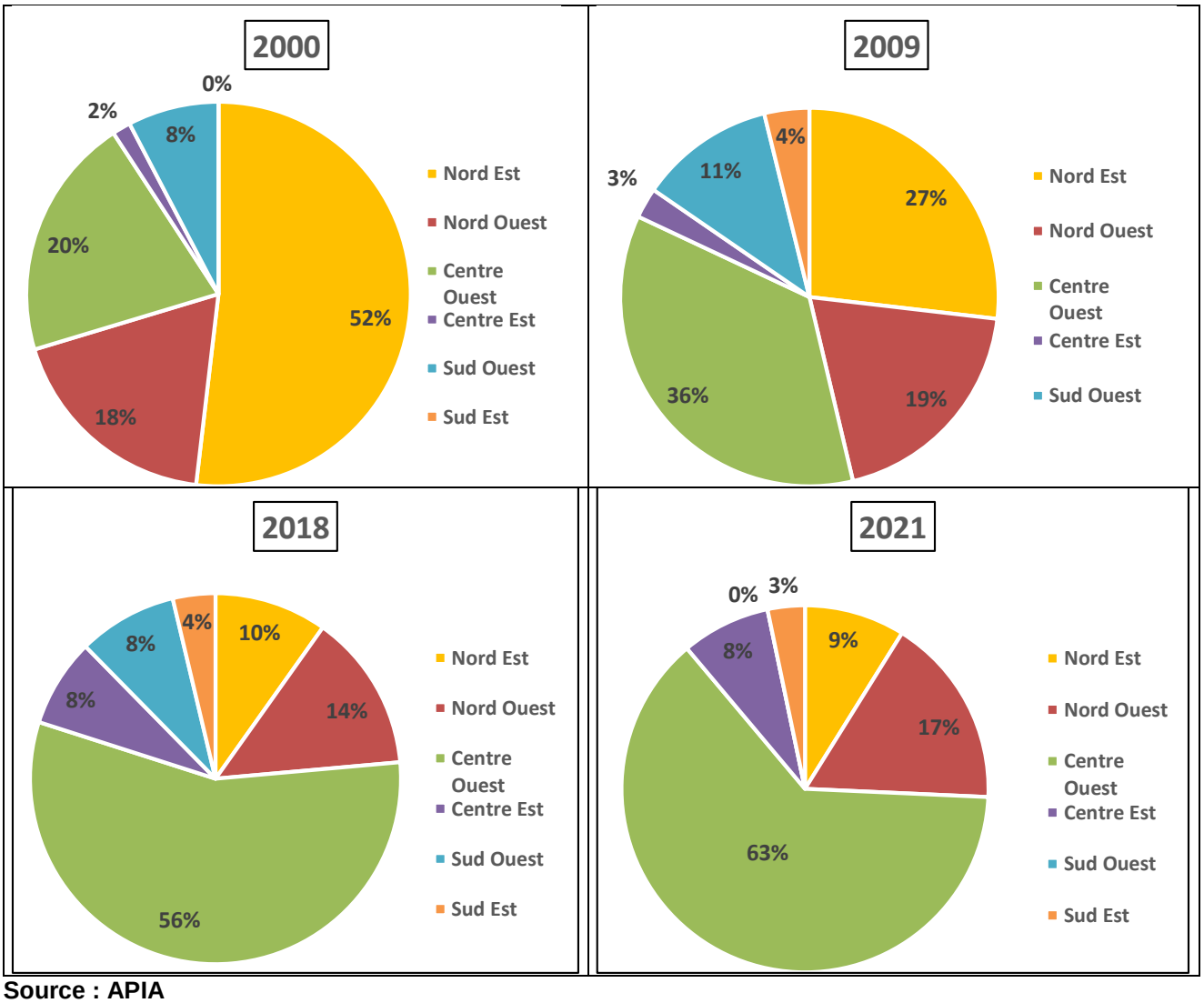

Source : APIA

Il est à noter que la valeur des prêts fonciers dans la région Nord Est a régressé significativement depuis 2000 au profit de la région Centre Ouest.

2.2 Evolution du nombre des prêts fonciers

Figure 2 : Evolution annuelle du nombre des prêts fonciers (2000 à 2021)

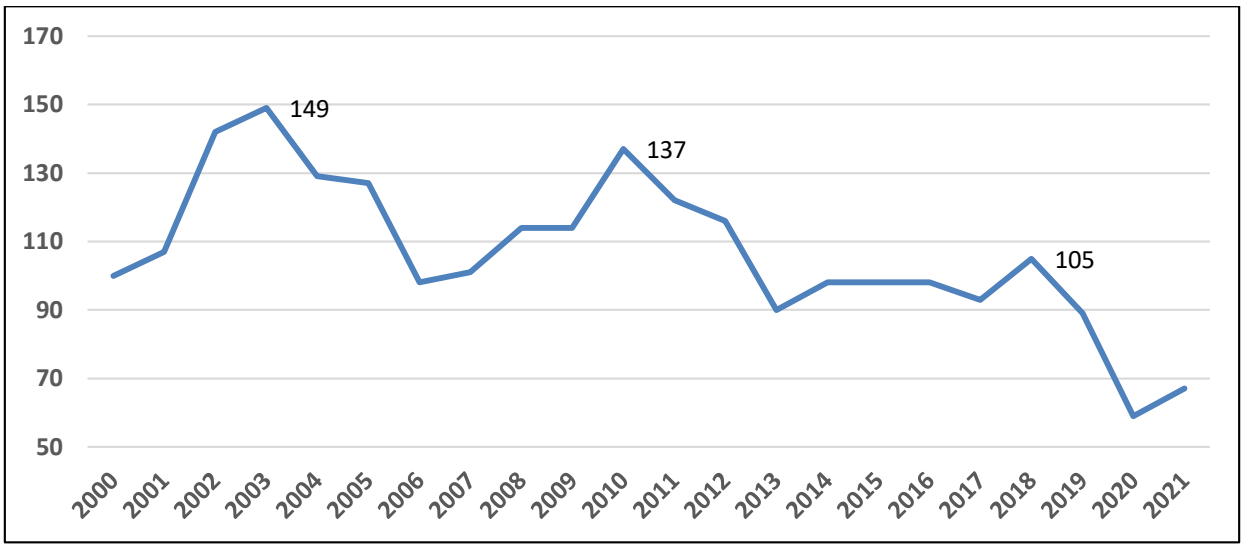

Source : APIA

Le nombre annuel des prêts fonciers a connu une tendance baissière en Tunisie avec un TCAM de -2,3% de 2000 à 2021.

Ces tendances révèlent que les avantages accordés dans ce cadre, à eux seuls, n'ont pas été à même de promouvoir les investissements agricoles.

D'après la figure 2, on remarque qu'il y a 3 pics : un premier en 2003, un deuxième en 2010 et un troisième en 2018.

Figure 3 : Evolution annuelle du nombre des prêts fonciers selon le type d'acquisition

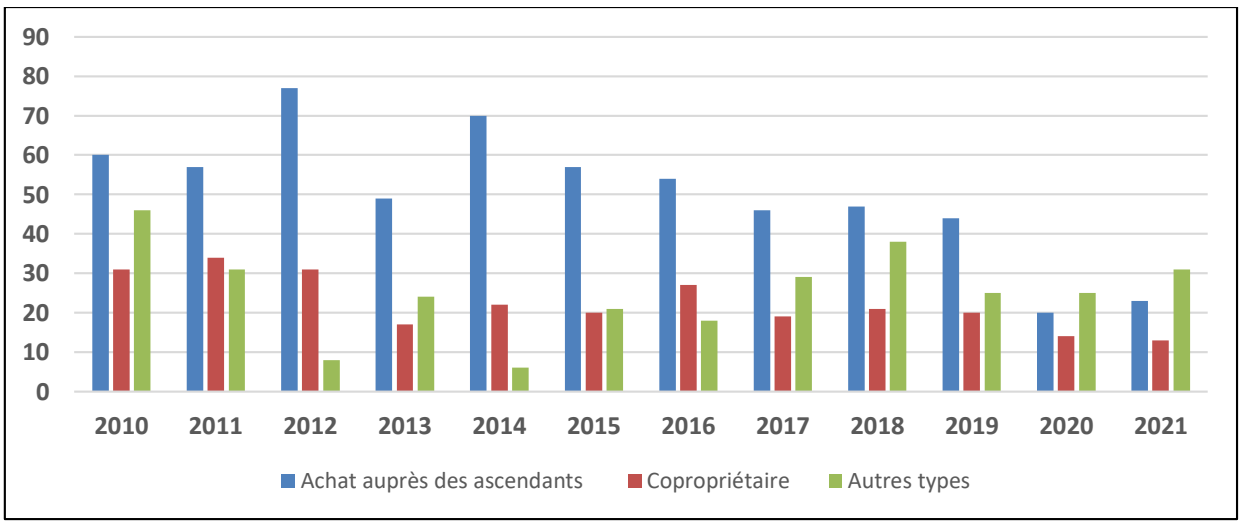

Source : APIA

Sur le plan de la répartition des prêts fonciers selon le type d'acquisition, il est à noter que les achats auprès des ascendants ont bénéficié d'environ 50 ٪ du total des prêts fonciers durant la période 2010-2019.

Figure 4 : Répartition géographique du nombre annuel des prêts fonciers selon les régions (2000- 2021)

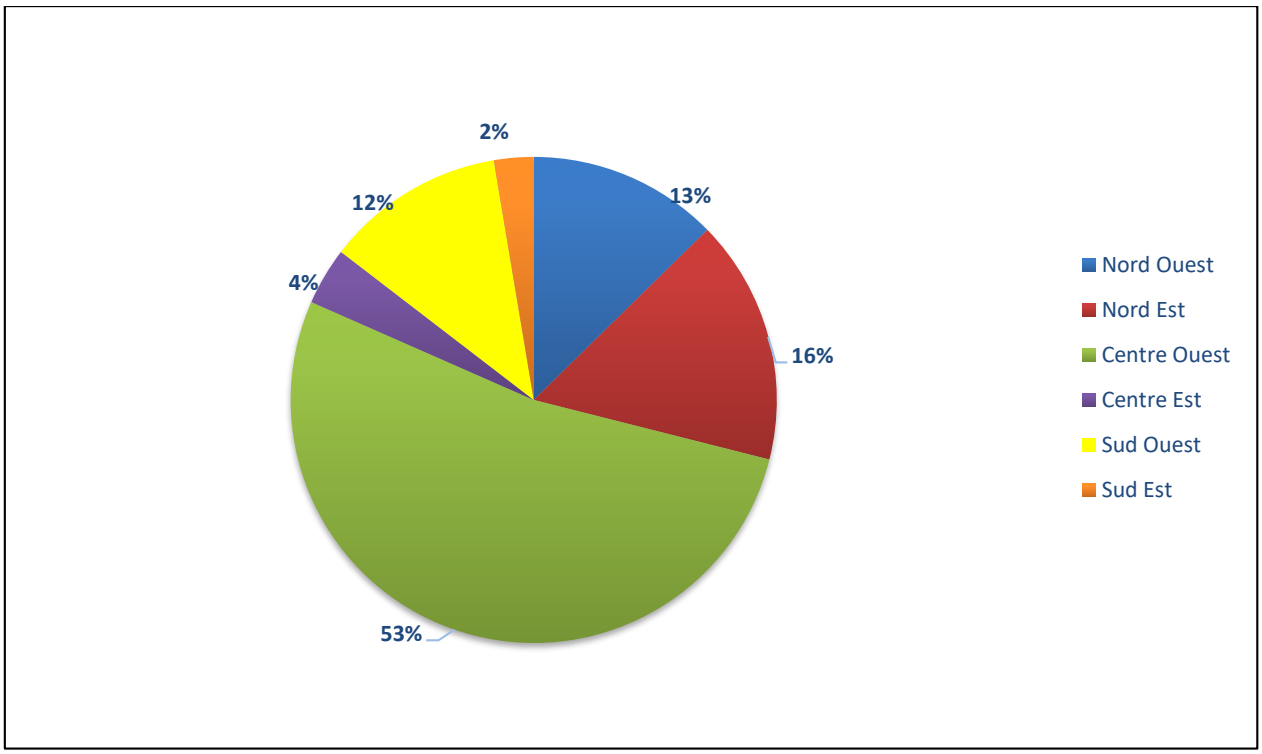

Source : APIA

Pour la période 2010-2021, le centre du pays a eu plus que la moitié des prêts fonciers (57%), suivi par le Nord (29%) et le Sud (14%).

Le Centre Ouest seul a bénéficié de 53% du nombre total des prêts fonciers dont le gouvernorat de Kasserine a reçu 738 prêts fonciers. L'autre moitié est répartie entre le Nord Est (16%), Nord Ouest (13 %), Sud Ouest (12%), Centre Est (4%) et Sud Est (2%).

Figure5 : : Distribution géospatiale du nombre des prêts fonciers selon les gouvernorats (2000 – 2021)

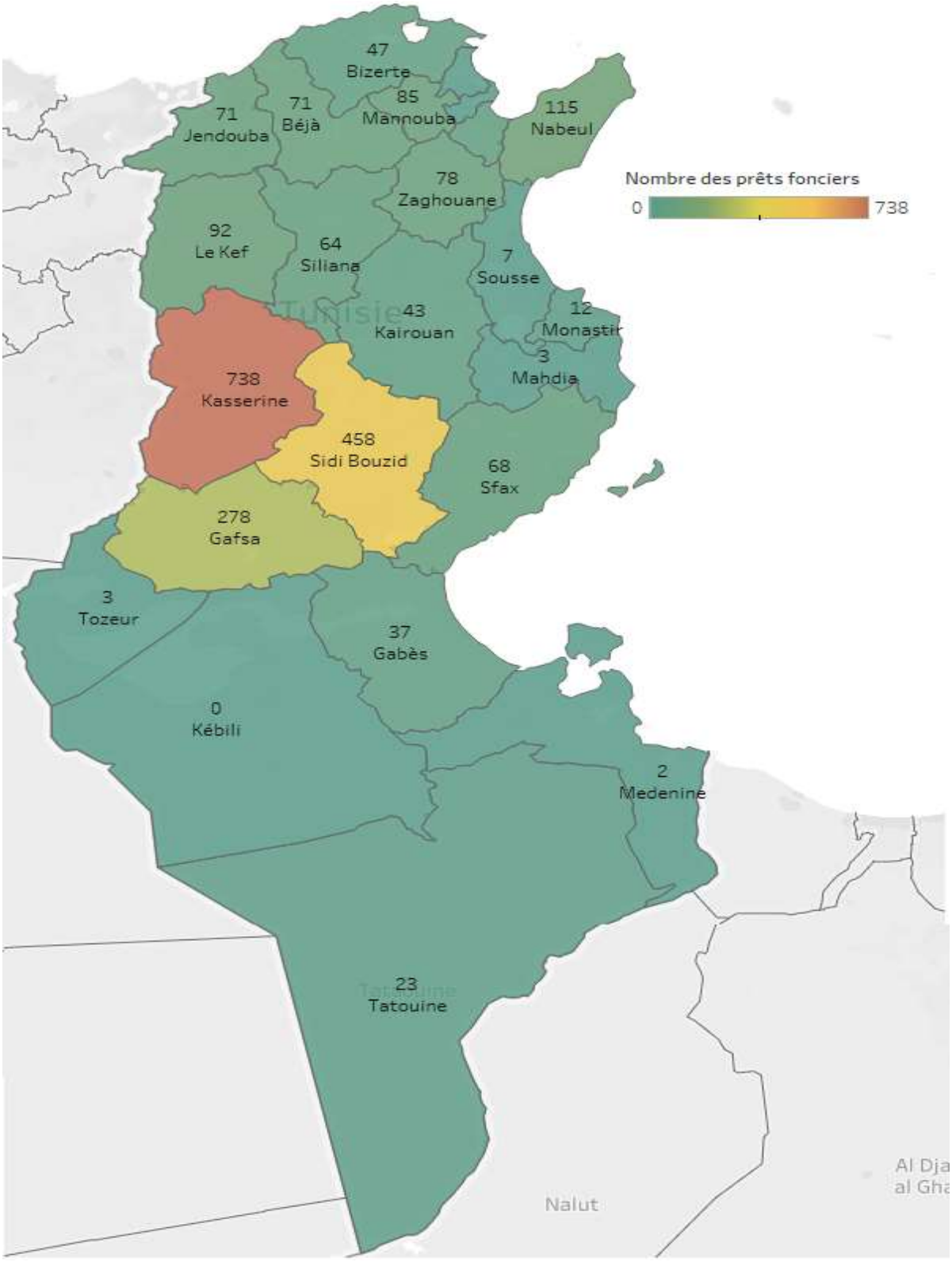

Source : ONAGRI à partir des données de l'APIA.

Durant la période 2000-2021, les gouvernorats de Kasserine et Sfax ont connu des tendances à la hausse en nombre annuel des prêts fonciers avec des TCAM

respectifs+7,8% et +6,1%. Alors qu'une tendance baissière des nombres des prêts fonciers a été enregistré pour les gouvernorats de Nabeul, Sidi Bouzid, Kef et Gafsa avec des TCAM respectivement -15,2%, -5,6%, -2% et -1,1%

2.3 Evolution des surfaces ayant bénéficié des prêts fonciers

Figure 6 : Evolution annuelle des superficies agricoles ayant bénéficié des prêts fonciers en ha

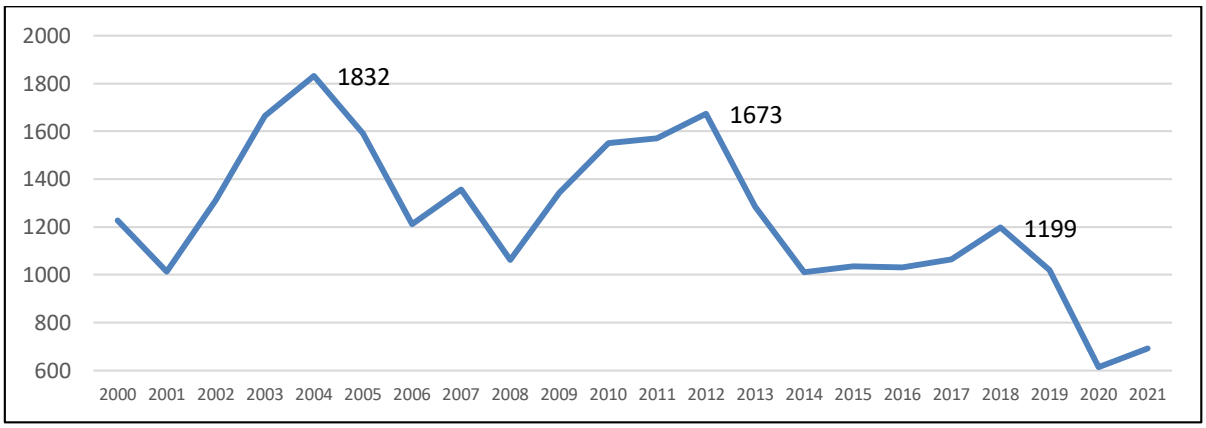

Source : APIA

Les superficies agricoles qui ont profité des prêts fonciers ont connu une tendance baissière entre 2000 et 2021 avec un TCAM de -2,5 %.

Figure 7 : Répartition géographique des superficies agricoles ayant bénéficié des prêts fonciers selon les régions (2000- 2021)

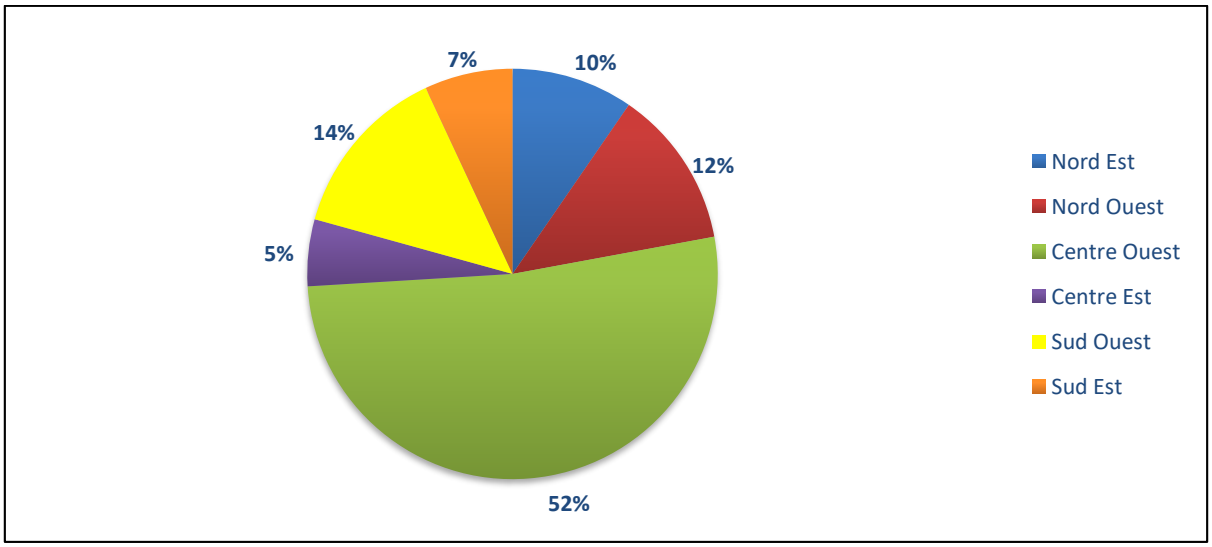

Source : APIA

Le centre occupe la première place avec 57%, le Nord 22% et le Sud 21%.

Figure 8 : Distribution géospatiale des superficies agricoles qui ont bénéficié des prêts fonciers en ha

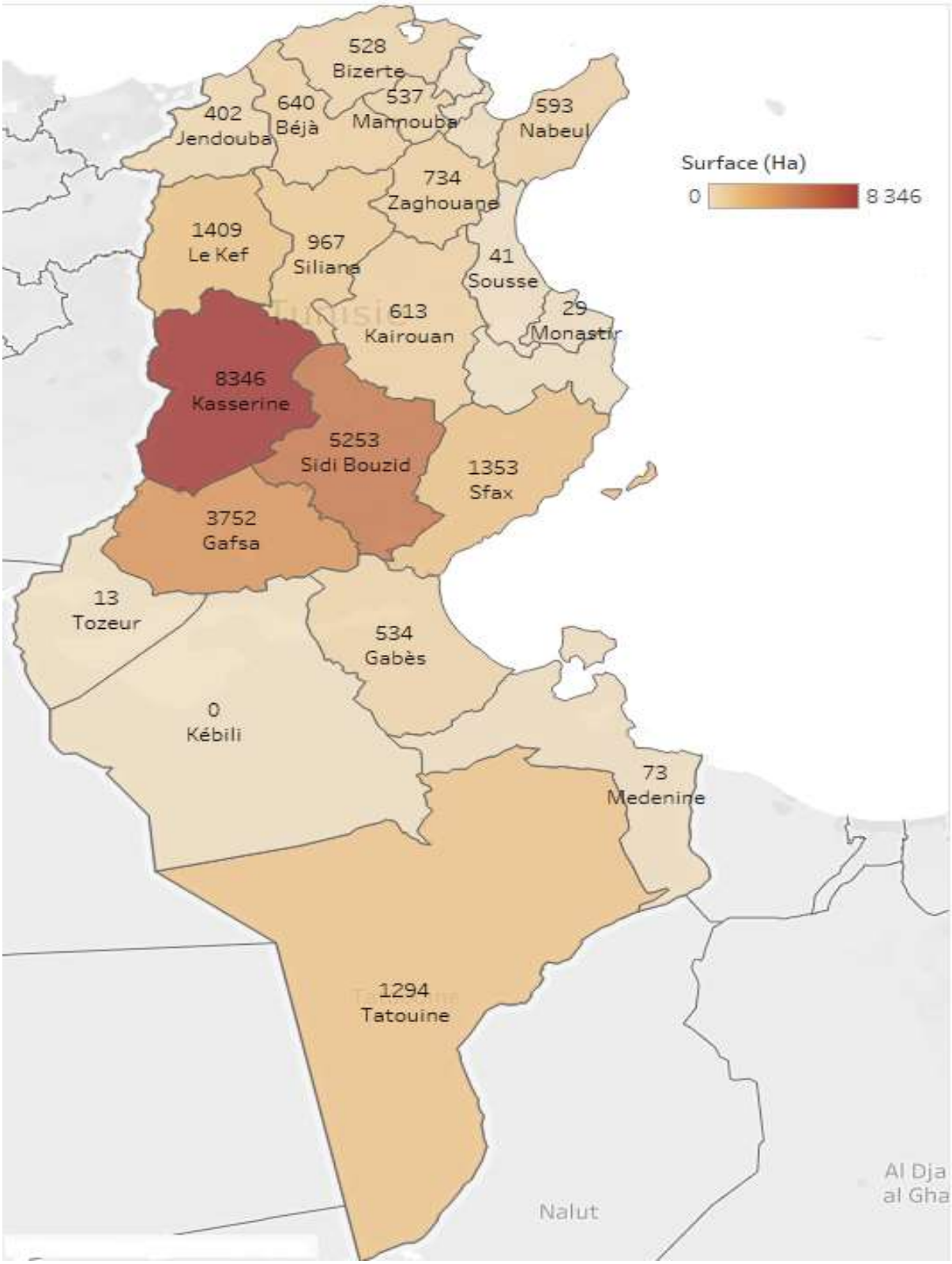

Source : ONAGRI à partir des données de l'APIA.

D'après cette carte, on remarque que le gouvernorat de Kasserine occupe la première place en nombre des superficies agricoles qui ont profité des prêts fonciers vus la disponibilité des ressources en eau.

La carte réalisée montre que le gouvernorat de Kébili n'a bénéficié d'aucun prêt foncier en raison des problèmes fonciers qui caractérisent la zone.

Ainsi, la différence dans la distribution géospatiale des superficies agricoles qui ont bénéficié des prêts fonciers peut être expliquer par :

- L'absence du patrimoine foncier dans quelques régions (Centre Est),

- La hausse des prix des terres agricoles (Nord Est).

Figure 9 : Evolution annuelle des superficies agricoles ayant bénéficié des prêts fonciers à Kasserine et Sidi Bouzid (en ha)

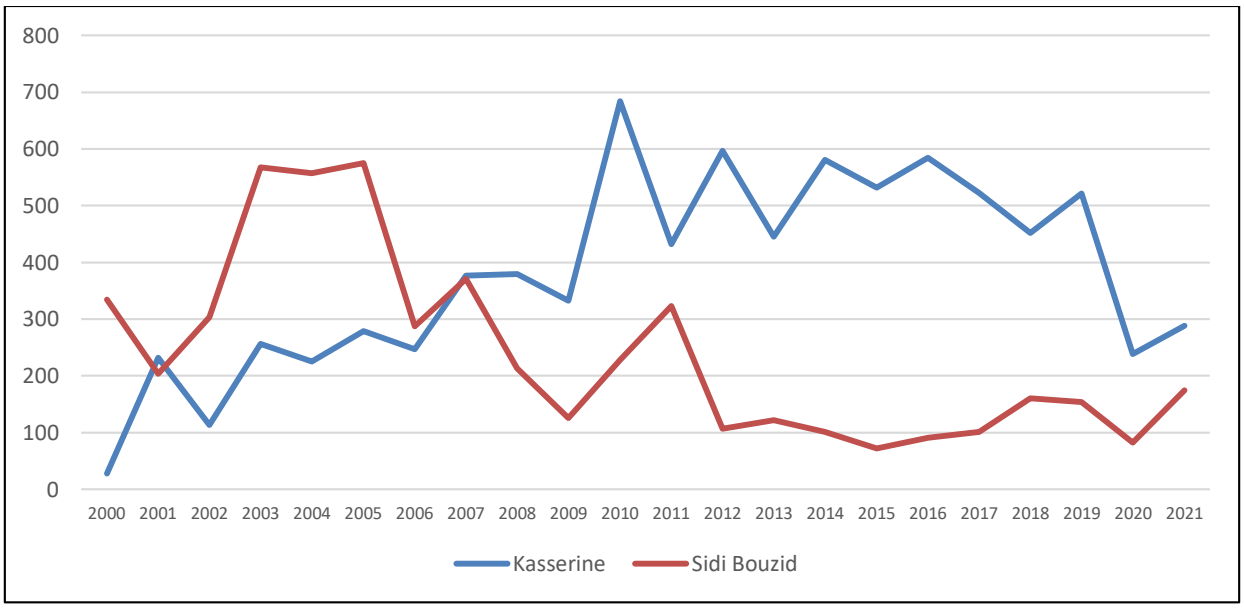

Source : APIA

En examinant la figure 9, on remarque que durant la période (2000 - 2007) le gouvernorat de Sidi Bouzid était en première place en termes de superficie des terres agricoles bénéficiant des prêts fonciers suivi du gouvernorat de Kasserine. Mais à partir de 2008, Sidi Bouzid a connu une tendance à la baisse des surfaces en raison de la saturation de la nappe phréatique.

Conclusion

Les changements des incitations agricoles accordées par la loi des investissements (N° 71 / 2016) n'ont pas eu un impact sensible sur l'amélioration du volume des investissements, ni du nombre et des surfaces bénéficiant des prêts fonciers.

L'évolution des prêts fonciers entre 2010 et 2021 en nombre et en surface montre une tendance à la baisse respective de (TCAM=-2,3%) et de (TCAM=-2,5%).

Cette analyse montre aussi qu'il y a une hétérogénéité dans la distribution des prêts fonciers entre les régions pendant la période (2010-2021) en valeurs, en nombres et en superficie :

- Le centre a bénéficié de la moitié des prêts fonciers en valeur suivi par le nord (34%) et sud (10%).
- Le gouvernorat de Kasserine a bénéficié seul de 33% du montant global des prêts fonciers (2010-2021) ;31,3% en nombre des prêts et 30,5% des surfaces totaux qui ont bénéficié des prêts. Alors, le gouvernorat de Kébili n'a pas bénéficié d'aucun prêt foncier à cause des problèmes fonciers qui caractérisent la zone (terre commune).

Les recommandations relatives à l'acquisition des terres agricoles et la lutte contre le morcellement :

- Mettre en place un cadre juridique dont l'objectif de limiter le morcellement des terres agricoles pour favoriser la promotion de l'investissement et l'innovation dans l'agriculture.
- Résoudre les problèmes de financement et de morcellement des terres par la création de plus de **société mutuelles de services agricoles-SMSA et des coopératives familiales** (achats divers groupés, grouper l'utilisation du matériel agricole, optimise l'usage de l'eau, pérennise les revenus des agriculteurs, et améliorer la rentabilité des parcelles non viable seule, etc.…)
- Créer un organisme public chargé de :
    - Accompagner et faciliter la création des coopératives et leurs unions,
    - Appui économique des coopératives,
    - Faciliter et coordonner le financement,
    - Accompagner et encadrer le bon fonctionnement des coopératives,
    - Etudier et proposer toutes réformes législatives ou réglementaires qui concerne la création et le développement des coopératives.

Présentation de quelques plateformes d'information internationales

1- AQUASTAT

AQUASTAT est le système mondial d'information de la FAO sur **les ressources en eau et la gestion de l'eau agricole**. Il collecte, analyse et offre un accès gratuit à plus de 180 variables et indicateurs par pays. Il peut être interrogé en trois langues (anglais, français et espagnol) sur les grandes catégories suivantes :

- utilisation des terres : superficie totale, terres arables et cultures permanentes
- population : totale, urbaine et rurale
- ressources en eau conventionnelles : eaux de surface et eaux souterraines
- sources d'eau non conventionnelles : eaux usées, eau dessalée et eau fossile
- prélèvement d'eau par secteur : agricole, domestique et industriel
- prélèvement d'eau par source : eau de surface, eau souterraine et eau non conventionnelle
- potentiel d'irrigation
- superficie sous irrigation ou gestion de l'eau agricole
- techniques d'irrigation : surface, aspersion et zones drainées localisées
- cultures irriguées : superficie et rendement.

AQUASTAT rassemble des informations détaillées sur les barrages dans chaque pays, notamment sur l'emplacement, la hauteur, la capacité du réservoir, la superficie et l'objectif principal. À l'heure actuelle, des informations sur plus de 14 000 barrages sont disponibles.

AQUASTAT joue un rôle clé dans le suivi de l'Objectif de Développement Durable 6 qui vise à "assurer la disponibilité et la gestion durable de l'eau et de l'assainissement pour tous", et en particulier les indicateurs de la cible 6.4 sur le stress hydrique et l'efficacité de l'utilisation de l'eau.

Mode d'utilisation :

Lien : https://www.fao.org/aquastat/statistics/query/index.html?lang=en

Cette plateforme donne la possibilité de sélectionner les variables (plus qu'un variable), les pays et la période comme montre l'exemple suivant :

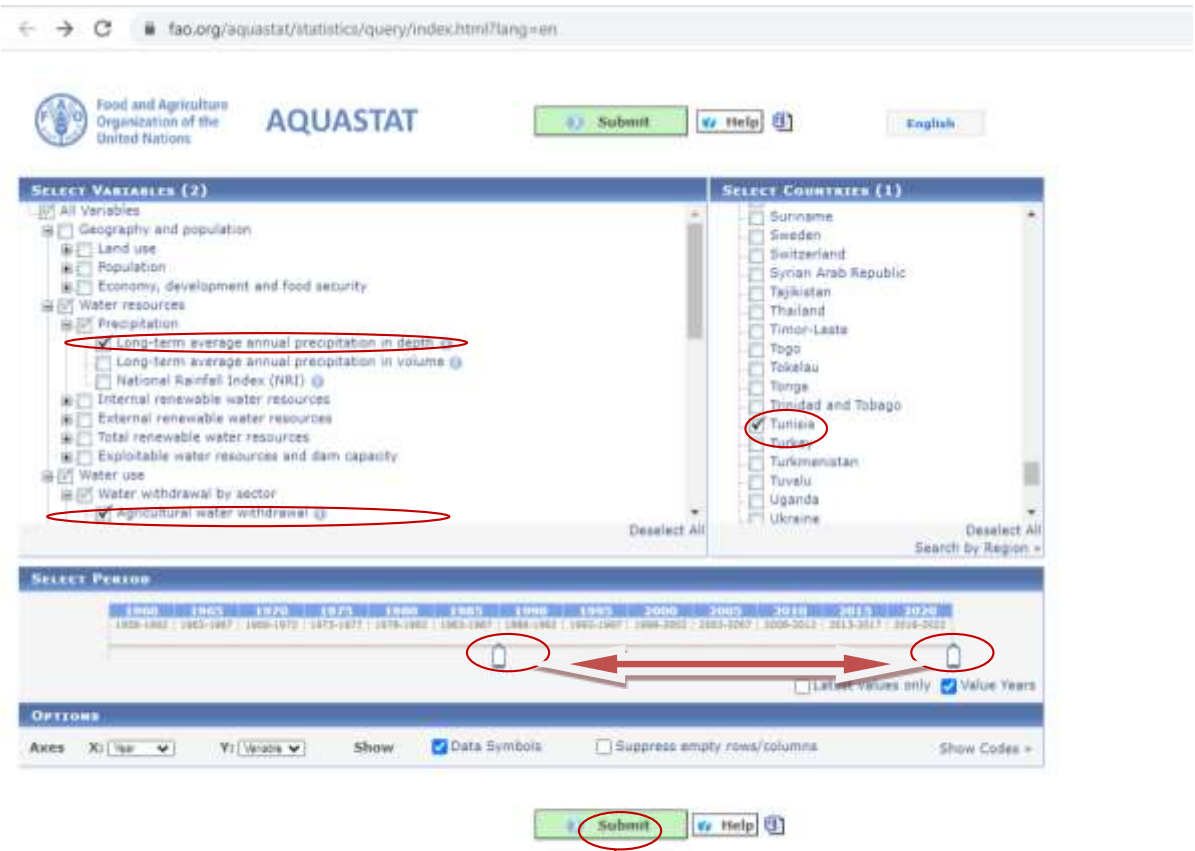
fao.org/aquastat/statistics/query/index.html?lang=en
Food and Agriculture Organization of the United Nations
AQUASTAT
Submit
Help
English
Select Variables (2)
All Variables
Geography and population
Land use
Population
Economy, development and food security
Water resources
Precipitation
Long-term average annual precipitation in depth
Long-term average annual precipitation in volume
National Rainfall Index (NRI)
Internal renewable water resources
External renewable water resources
Total renewable water resources
Exploitable water resources and dam capacity
Water use
Water withdrawal by sector
Agricultural water withdrawal
Deselect All
Select Countries (1)
Suriname
Sweden
Switzerland
Syrian Arab Republic
Tajikistan
Thailand
Timor-Leste
Togo
Tokelau
Tonga
Trinidad and Tobago
Tunisia
Turkmenistan
Tuvalu
Uganda
Ukraine
Deselect All
Search by Region
Select Period
Latest values only
Value Years
Options
Axes
Show
Data Symbols
Suppress empty rows/columns
Show Codes
Submit
Help
The information contained in AQUASTAT is provided free of charge to all users. Recommended citation:
FAO [Year of publication]. AQUASTAT Database. AQUASTAT Website accessed on [06/06/2022 10:5].
Your access to AQUASTAT and use of any of its information or data is subject to the FAO terms and conditions.

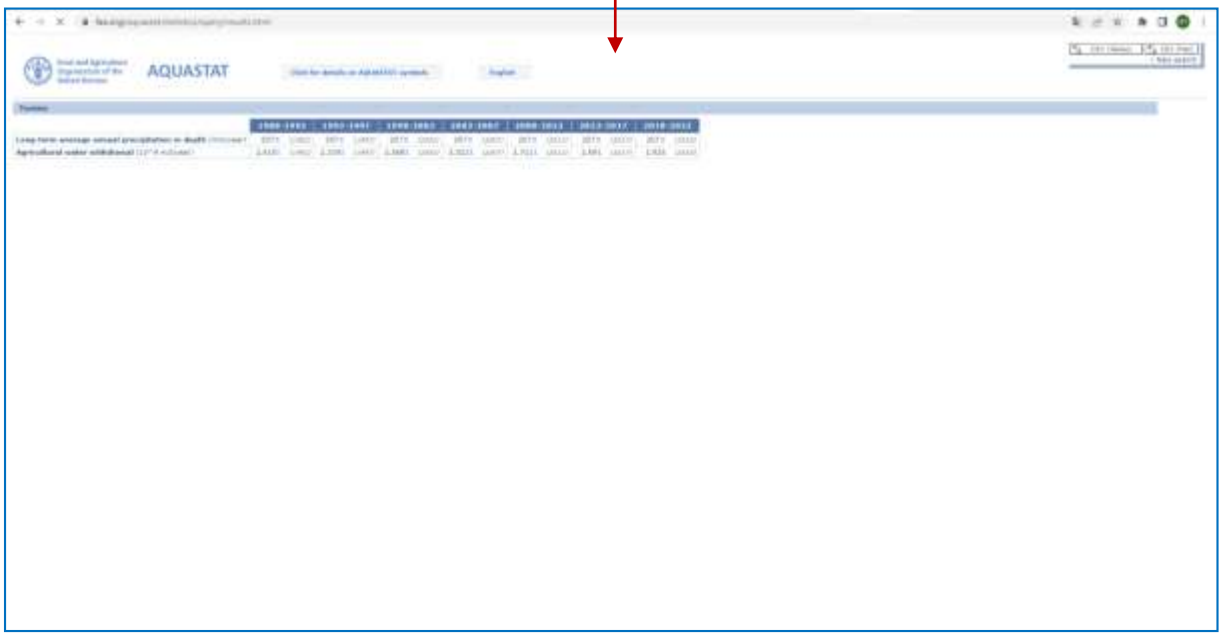
AQUASTAT

2- FAOSTAT

FAOSTAT (https://www.fao.org/faostat/fr/#data) fournit un accès libre aux données concernant l'alimentation et l'agriculture pour plus de 245 pays et 35 régions depuis 1961 jusqu'à l'année 2020.Les données sont présentées selon les domaines suivants :

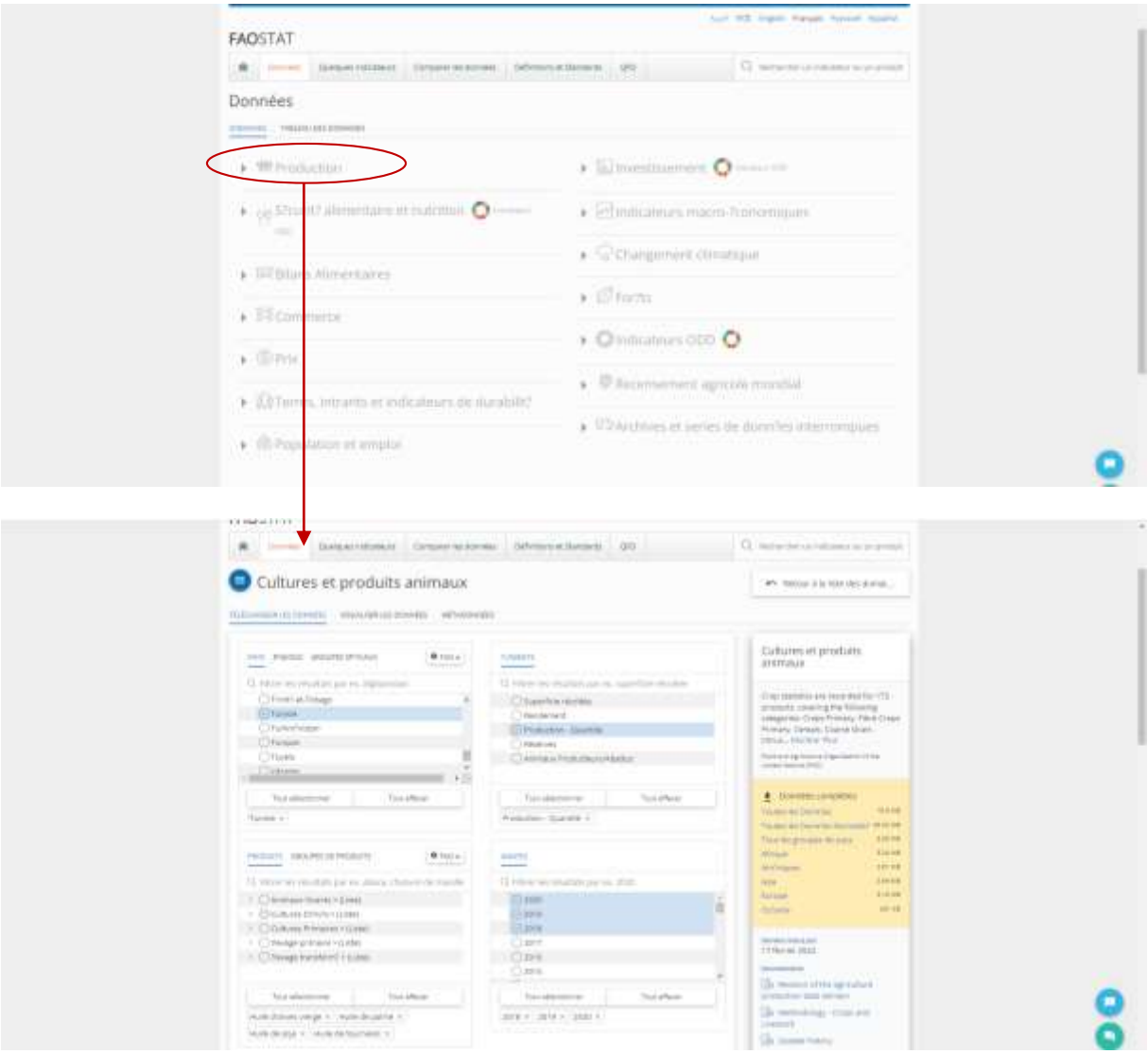

- **FAOSTAT permet aussi de visualiser quelques indicateurs d'un pays dans un tableau de bord :**

- Cette plateforme donne la possibilité de faire des comparaisons entre les pays et de visualiser les résultats sous format graphique :

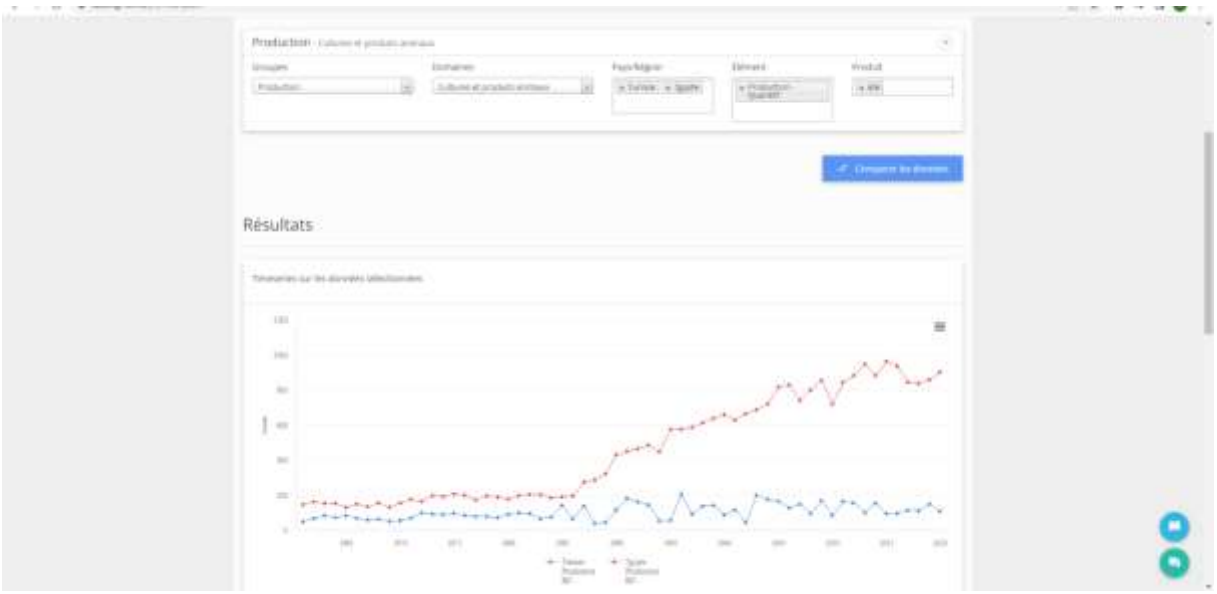

3- AMIS (Agricultural Market Information System)

AMIS est une plate-forme inter-agences visant à améliorer la transparence des marchés alimentaires et la réponse politique pour la sécurité alimentaire. Il a été lancé en 2011 par les ministres de l'agriculture du G20 à la suite des hausses mondiales des prix alimentaires. Le système d'information agricole réunit les principaux pays commerçants de matières premières agricoles, il évalue les disponibilités alimentaires mondiales (en se concentrant sur le **blé, le maïs, le riz et le soja**) et fournit une plate-forme pour coordonner l'action politique en période d'incertitude du marché.

Ce système d'information donne une idée sur le **Market Monitor** ; qui est un résumé des principaux marchés internationaux des produits de base (blé, maïs, riz et soja) avec des perspectives du marché international. Ce rapport est publié dix fois par an, il vise à améliorer la transparence du marché et à détecter les problèmes émergents qui pourraient justifier l'attention des décideurs politiques.

http://www.amis-outlook.org/amis-monitoring/monthly-report/en/#.Yp36xqhByUk

A suivre sur : https://twitter.com/AMISoutlook

- Ce même système donne la possibilité de visualiser l'évolution des indicateurs (production, utilisation domestique, stocks,…) des produits de base dans un tableau de bords interactifs.

http://www.amis-outlook.org/indicators/amis-crops-at-a-glance/en/

- **Volatilité des prix**

  Le système d'information AMIS, fournit des informations sur les prix internationaux des produits de base qui est un moyen de surveiller les marchés alimentaires mondiaux. Les prix internationaux des produits de base peuvent indiquer des changements dans l'offre et la demande dans les principaux pays producteurs et consommateurs, ou signaler des mesures politiques, telles qu'un resserrement des mesures commerciales ou des changements dans les régimes gouvernementaux d'achat et de stockage, qui se sont révélés être des moteurs importants des prix des denrées alimentaires et de la volatilité des prix alimentaires au niveau mondial.

  http://www.amis-outlook.org/index.php?id=40255

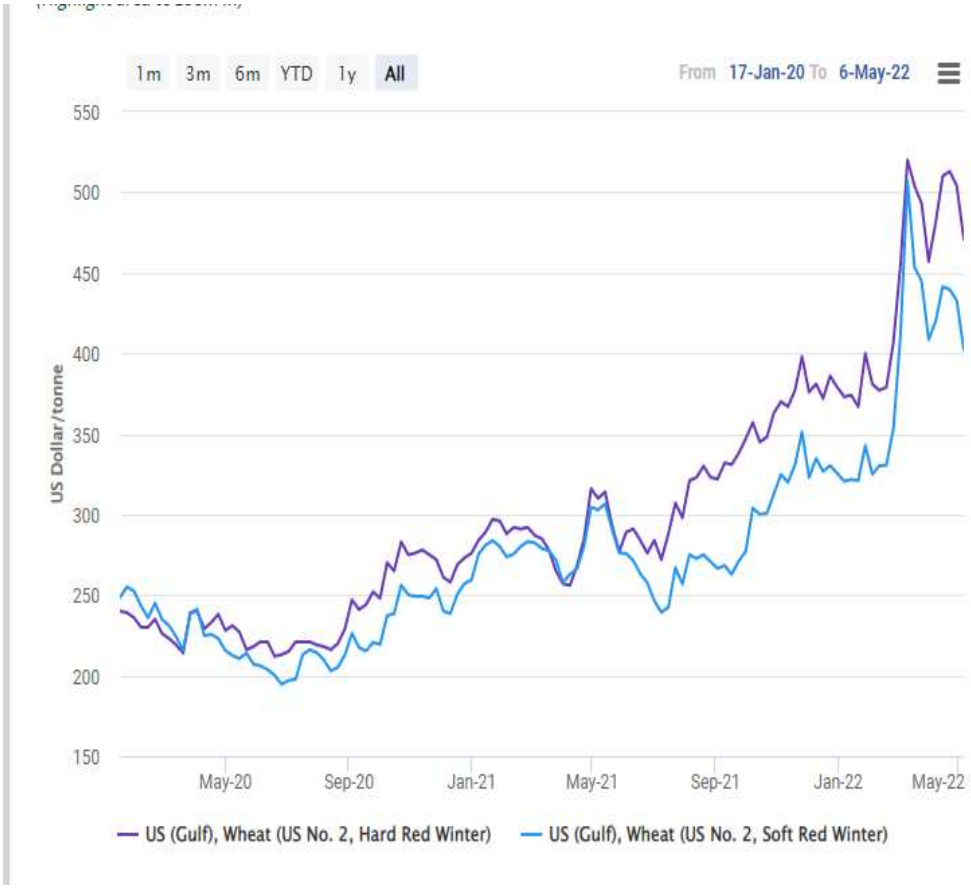

- **Base de données de marché : aperçue de l'offre et de la demande**
  https://app.amis-outlook.org/#/market-database/supply-and-demand-overview

4- FPMA

Ce site Web contient des informations et des analyses à jour sur **les prix intérieurs des aliments de base, principalement dans les pays en développement** ; ces données complètent les analyses de la FAO sur les marchés internationaux. Le site Web permet **d'avertir rapidement des hausses des prix alimentaires qui se produisent au niveau national et qui risquent d'avoir une incidence négative sur la sécurité alimentaire**. Toutes les données utilisées dans l'analyse peuvent être consultées en ligne dans la base de données et l'outil d'analyse des prix des aliments (https://fpma.apps.fao.org/giews/food-prices/tool/public/#/home).

Exemple :

Evolution des prix mensuels de la pomme de terre en Tunisie depuis Mars 1994 jusqu'au Mars 2022

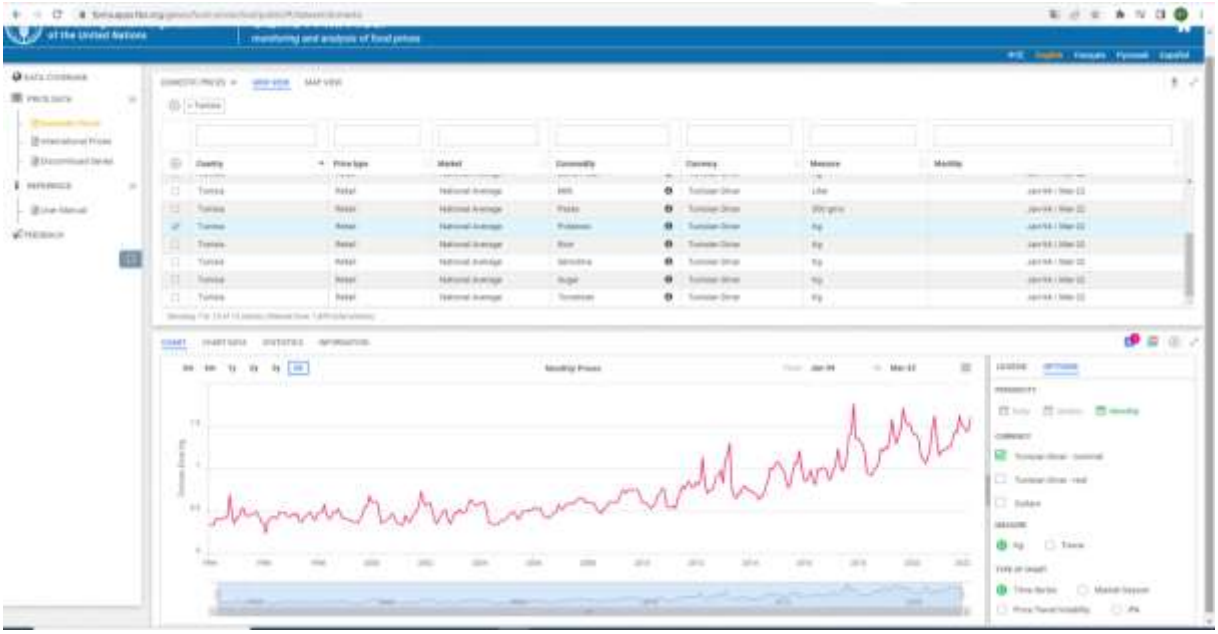

- **SMIAR - Système mondial d'information et d'alerte rapide sur l'alimentation et l'agriculture :**

Le Système mondial d'information et d'alerte rapide sur l'alimentation et l'agriculture (SMIAR) surveille en permanence l'offre et la demande alimentaires et d'autres indicateurs clés pour évaluer la situation globale de la sécurité alimentaire dans tous les pays du monde. Il publie régulièrement des rapports analytiques et objectifs sur les conditions qui prévalent et fournit des alertes

précoces sur les crises alimentaires imminentes au niveau national ou régional. À la demande des autorités nationales, le SMIAR aide les pays à recueillir des preuves pour les décisions politiques ou la planification par les partenaires de développement, par le biais de ses missions d'évaluation des récoltes et de la sécurité alimentaire (CFSAM), menées conjointement avec le PAM.

- Des rapports : https://www.fao.org/giews/reports/en/
- Analyse par pays : https://www.fao.org/giews/country-analysis/en/
- Outils de suivi et analyse : https://fpma.apps.fao.org/giews/food-prices/tool/public/#/home

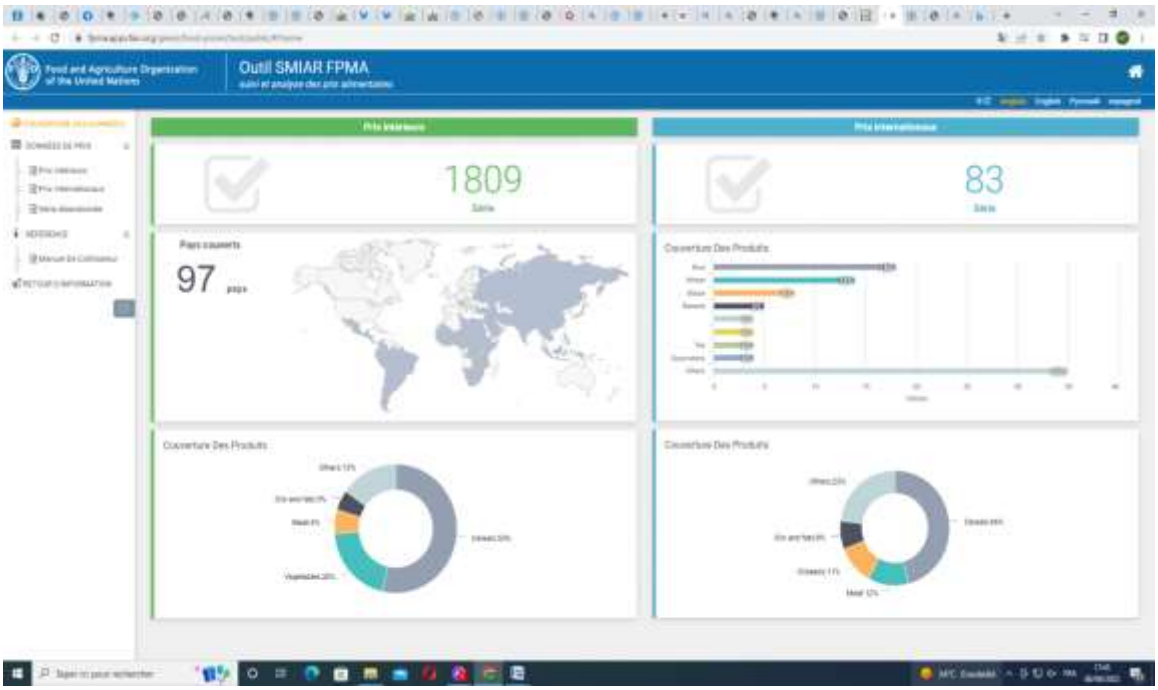

Un manuel d'utilisation de l'outil d'analyse : https://fpma.apps.fao.org/giews/food-prices/tool/static/docs/FPMA_Tool_Manual_en.pdf

Nouvelles publications

– Les chiffres du mois : deux numéros (Mai et Juin 2022) cliquer ici

– La Balance alimentaire à fin Avril 2022 et à fin Mai 2022 cliquer ici

– تطور التزويد و الأسعار لأهم المواد الفلاحية لشهرأفريل 2022 cliquer ici

– Notes quotidiennes sur l'approvisionnement et les prix du marché de gros de Bir El Kasaa cliquer ici

– Marché mondial des céréales : متابعة الأسواق العالمية :ملخص تطور الأسعار العالمية للحبوب خلال شهر أفريل و ماي وجوان 2022 cliquer ici

- Note d'analyse : Evolution de la collecte des céréales jusqu'au 28 Juin 2022 cliquer ici

- الغلال الصيفية لموسم 2021-2022 cliquer ici

- Tableau de bord : تطور مؤشرات آداء القطاع الفلاحي أفريل 2022 cliquer ici

- **حوصلة حول إحصائيات الاستثمارات الفلاحية المتمتعة بإمتيازات قانون الاستثمار إلى غاية شهر مارس** cliquer ici

- الاستثمارات الفلاحية الجملية المصادق عليها الى موفى شهر أفريل 2022 cliquer ici

Vous pouvez téléchargez des jeux de données sur

www.agridata.tn

Observatoire National de l'Agriculture

30 Rue Alain Savary, 1002 Tunis

*Site Web: http://**www.onagri.tn***

Téléphone (+216) 71 801 055/478

Télécopie : (+216) 71 785 127

E-mail : onagri@iresa.agrinet.tn

Afin d'améliorer notre service, n'hésitez pas à nous faire parvenir tous vos commentaires et suggestions par email :

onagri@iresa.agrinet.tn.

Vous pouvez aussi nous envoyer votre adresse email pour recevoir l'ensemble des publications récentes.

Nous vous encourageons de suivre nos nouveautés sur notre page facebook :

Observatoire National de l'Agriculture-ONAGRI : https://www.facebook.com/marhp.onagri

ISSN 23822953